

# مذاهب النحويين في تحليل (إيّا) ولواحقه

الدكتور/ جواد بن محمد بن دخيل  
قسم اللغة العربية وآدابها — كلية الآداب  
جامعة الملك سعود

بياض

تستخدم اللغة العربية للدلالة على ضمير النصب المنفصل اللفظ "إيّا" متبوعاً بلواحق تساعد المتكلم على تحديد الاسم الذي يعود إليه الضمير ، وهذه اللواحق تطابق - من حيث الشكل على الأقل - ضمائر النصب والجر المتصلة. وبناءً على هذا يتفرع من ضمير النصب المنفصل الصور التالية:

- 1- للمتكلم المفرد "إيأي" ، وللمتكلم المثنى والجمع "إيآنا".
  - 2- للمخاطب المفرد المذكر "إيآك" والمؤنث "إيآك" ، وللمخاطب المثنى "إيآكما" ، والجمع المذكر "إيآكمو" أو "إيآكم" ، وللجمع المؤنث "إيآكن".
  - 3- للغائب المفرد المذكر "إيآه" وللمؤنث "إيآها" ، وللغائب المثنى "إيآهما" .
- أما الغائب المجموع فصورته في المذكر "إيآهمو" أو "إيآهم" ، وصورته في المؤنث "إيآهن" (1).

ويتضح من تأمل صور ضمير النصب المنفصل أن هذه اللواحق وقعت الحاجة إليها لتوضيح الإبهام الحاصل في لفظ "إيآ" في ثلاثة أمور (2):

- 1- أهو للمتكلم أم للمخاطب أم للغائب؟
- 2- أهو مفرد أم مثنى أم جمع؟
- 3- أهو مذكر أم مؤنث؟

ويظهر من الاطلاع على فروع ضمير النصب المنفصل أن الأمر الأول تكفل اللواحق توضيحه في جميع صور الضمير ، أما الأمران الثاني والثالث فقد يتخلفان؛ فضمير المتكلم ليس له صورة خاصة بالمثنى علاوةً على أن صيغتيه مشتركتان بين المذكر والمؤنث ، وكذلك الشأن في صيغة المثنى من المخاطب

---

(1) التبصرة 1/5-2-503. شرح الفصل 3/98. رصف المباني 138. تعليق الفرائد 2/81.

(2) همع الهوامع 1/211.

والغائب اللتين تصدقان على المذكر والمؤنث ، وربما كانت قلة صور ضمير المتكلم راجعةً إلى قلة الالتباس فيه<sup>(1)</sup>.

ويُلاحظ على صيغة ضمير النصب المنفصل أن هيئتها الظاهرة تتضمن أمراً يخالف المؤلف في نحو اللغة العربية ؛ وذلك اجتماع ما ظاهره أنه ضمير منفصل "إيّا" مع ما ظاهره أنه ضمير متصل (لواحق "إيّا") في لفظة واحدة. ولم يغب هذا الأمر عن فطنة النحاة ، فاجتهدوا في تحليل صيغة ضمير النصب المنفصل وأتوا فيه بأراء تُعدّ - على ما فيها من تباين - صورةً رائعةً للفكر النحوي يبرز فيها عدم توقف النحاة عند الظواهر، وسعيهم الدائب نحو النفوذ إلى حقائق الصيغ والأساليب . ولما كان موضوع تأصيل الضمائر عند النحاة العرب من الموضوعات التي قلّما طرقها الباحثون بدا أنه من المناسب إبراز هذه الناحية إلى المألأ عن طريق رصد أقوال النحاة في تحليل صيغة ضمير النصب المنفصل ، وتحرير نسبتها إلى أصحابها ، وبيان ما غمض منها ، وتلخيص ما وقع حولها من أخذ وردّ سائلاً الله - عزّ وجلّ - التوفيق في الوصول إلى القول الراجح فيها.

وفيما يلي عرض مذاهب النحاة في تحليل ضمير النصب المنفصل:

**المذهب الأول: "إيّا" ضمير منفصل ، واللواحق التي تليه ضمائر متصلة في محل جرّ مضاف إليه.**

نقل أبو جعفر النحاس (338هـ)<sup>(2)</sup> و أبو علي الفارسي (377هـ)<sup>(3)</sup> عن المبرد أن هذا مذهب الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) ، و حكى أبو علي الفارسي هذا القول كذلك عن أبي عثمان المازني (ت 248هـ).

(1) شرح الكافية 121/1/2.

(1) إعراب القرآن 123/1.

(3) الإغفال 52. وعنه ابن جني في سر صناعة الإعراب 312/1. وعنه ابن يعيش في شرح المفصل 100/3.

وقد زاد ابن مالك (ت672هـ) أن هذا القول يُحكى أيضاً عن الأخفش الأوسط (ت215هـ) <sup>(1)</sup>، وأخذ هذا عنه نفر من جاء بعده من النحاة <sup>(2)</sup>. وسيأتي - إن شاء الله تعالى - حكاية غير هذا القول عن الأخفش ، و ذلك ضمن عرض المذهبين الثاني و السادس من مذاهب النحويين في "إيّا" ولو احقها، و لم أجد سبيلاً إلى تحقيق مذهب الأخفش في هذا الموضوع لأنه لم يتعرض له فيما تبقى من كتبه، و إن كان المرجح هنا أن الأخفش يذهب إلى أن "إيّا" ضمير منفصل و أن لواحقه حروف تكلم و خطاب و غيبة لأن الذي حكى ذلك عنه هو المبرد كما سيأتي - إن شاء الله تعالى - عند عرض المذهب الثاني من مذاهب النحويين في "إيّا" و لواحقها ، و المبرد أقرب عهداً إلى الأخفش و أخرى بأن يكون مطلعاً على كتبه التي لم تكن في عهد المبرد قد فقدت بعد ، على أي لم أر - بحسب اطلاعي - أحداً ممن سبق ابن مالك نسب إلى الأخفش هذا القول ، والله أعلم.

و من أخذ بهذا القول خلاف من سبق أبو العلاء المعري (ت449هـ) <sup>(3)</sup>، و ابن مالك الذي أوسع القول في المناقحة عن هذا المذهب <sup>(4)</sup>.

يظهر مما مضى أن الخليل أقدم من تُنسب إليه هذا المذهب لكن هذه النسبة ليست مؤكدة لأن نص كلامه كما رواه تلميذه سيبويه (ت180هـ): "وقال الخليل : لو أن رجلاً قال: إِيَّاكَ نَفْسِكَ لم أُعْتَفْهُ، لأن هذه الكاف مجرورة. وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول: إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشواب" <sup>(5)</sup>. فلا شبهة أن الخليل يرى أن اللواحق التي تلي "إيّا" مجرورة،

(1) شرح التسهيل 144/1.

(2) شرح الكافية 138/1/2 . ارتشاف الضرب 474/1. الجني الداني 536.

(3) رسالة الملائكة 57 - 60.

(4) شرح التسهيل 144/1-146.

(5) الكتاب 279/1. و قد أجاز الخليل جرّ "نفسك" على أنّها تؤكد معنوي للكاف، و من هنا جرّت تبعاً لمؤكدها.

ولا يمكن أن تكون مجرورة هنا إلا بالإضافة، وهذا يعني بداهةً أن "إيّا" عنده اسم، لأن الإضافة من علامات الأسماء، ولكن الخليل لم يذكر أهو اسم ظاهر أم اسم مضمّر؟ وقد اجتهد المبرد هنا ففهم أن الخليل يرى أن "إيّا" ضمير، ولكن هناك من فهم أن الخليل يرى أنه اسم ظاهر كما سيأتي في المذهب الثالث - إن شاء الله تعالى - ، والحقّ أن كلام الخليل يحتمل الوجهين .

ويُعدّ هذا المذهب أقرب الأقوال إلى الظاهر، ومن هنا كان تقديمه على غيره، والحجة الرئيسة التي يستند إليها هي حكاية الخليل: " إذا بلغ الرجل الستين فيآيه وإيّا الشواب"<sup>(1)</sup> حيث جرّ الاسم الظاهر "الشواب" حين وقع خلفاً للواحق "إيّا"، فدلّ هذا على أن حقها الجر، مما يعني أنها أسماء أو - بصورة أدق - ضمائر متصلة. والواقع أن هذه الحكاية وإن دلت على اسمية "إيّا" إذا أضيف إلى ما يليه من لواحق لا تقطع القول في "إيّا" أهو اسم ظاهر أم مضمّر؟ ومن هنا احتج بها من رأى أنه اسم مضمّر، ومن رأى أنه اسم ظاهر كما سيأتي. وقد رُدّ على هذه الحكاية بردين:

1- أنها حكاية شاذة لا يُعرف لها نظير، وهو الردّ الشائع بين النحاة<sup>(2)</sup>.  
على أن ابن بري (ت582هـ) أنشد في حواشيه على الصحاح لأبي عيينة المهلب<sup>(3)</sup>:

دَعْنِي وَإِيَّا خَالِدٍ لَأَقْطَعَنَّ عُرَا نِيَاطِهِ

وأنشد له كذلك:

(1) كذا وردت الحكاية في الكتاب 279/1 ، وقال ابن مالك في شرح التسهيل 146/1: "وروي: فيآيه وإيّا السوءات". وأحشى أن تكون هذه الرواية ناجمة من التصحيف.  
(2) الإغفال 54. شرح كتاب سيبويه للرماني 2 ق 183. سر صناعة الإعراب 310/1 . الإنصاف 697/2 شرح المفصل 100/3 . همع الهوامع 212/1.  
(3) لسان العرب 63/18 - 64 (أيا).

فدعني وإيا خالدٍ بعدَ ساعةٍ سيحمله شعري على الأشقرِ الأغرِّ  
بإضافة "إيا" في البيتين إلى "خالد" وهو اسم ظاهر ، وقد خرَّج أبو حيان  
البيتين على ضرورة الشعر<sup>(1)</sup>.

و على كل حال فإن قائل هذين البيتين أبا عيينة المهلي شاعر عباسي عاش  
بعد عصر الاحتجاج، فلا يُستشهد بشعره في مسائل النحو<sup>(2)</sup>.

وقد دافع الصيمري (القرن الرابع الهجري) عن الخليل بأنه لم يُرد من هذه  
الحكاية أن تكون أصلاً يقاس عليه في إضافة "إيا" إلى الأسماء الظاهرة ، وإنما  
استدلَّ بإضافة "إيا" إلى "الشواب" على أن ما بعد "إيا" من اللواحق في محل جرٍّ  
مضاف إليه<sup>(3)</sup>. وهذا كلام سليم، لكنه لا يُخرِجُ الحكاية من كونها وحيدةً في  
بأها ، وأجود من هذا ردُّ ابن مالك الذي ذكر أن صنيع الخليل في الاحتجاج  
بهذه الحكاية الفريدة شبيهه باحتجاج سيبويه على يونس بقول الشاعر:

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُورًا      فَلَبَّيْ فَلَئِي يَدَي مِسُورٍ<sup>(4)</sup>

لأن يونس (ت 188هـ) يرى أن ياء "لبيك" ليست للثنائية بل هي كياء  
"لديك"، فاحتج سيبويه بثبوت ياء "لي" مع الاسم الظاهر في هذا البيت ؛ إذ لو  
كانت ياءه كياء "لديك" لما ثبتت إلا مع المضمرة مع أن البيت فريد في بابه ولم  
يُرد سيبويه بإنشاده أن يجيز إضافة "لي" إلى الأسماء الظاهرة<sup>(5)</sup>.

(1) البحر المحيط 140/1

(2) انظر ترجمة أبي عيينة المهلي في الأغاني 75/20 - 119 حيث ورد البيتان ضمن الترجمة  
(112/20، 115).

(3) التبصرة 503/1.

(4) نسبه العيني في المقاصد النحوية 381/3 إلى أعرابي من بني أسد ، وهو شاهد في الكتاب 352/1  
. شرح المفصل 119/1. معني اللبيب 753 . همع الهوامع 113/3. التصريح 38/2.

(5) شرح التسهيل 147/1 . وعنه أبو حيان في التذليل والتكميل 212/2.

وحجة ابن مالك ظاهرة هنا لأنه كما قبل النحويون احتجاج سيبويه بهذا البيت وهو فرد في بابه، فليقبلوا حكاية الخليل ولو لم يرد غيرها. وهذا نموذج على توظيف بعض النحاة لسلاح الشذوذ في المسائل التي لا يُسلمون بها، وسكوتهم عنه حين يكون الشاهد مؤيداً لما يذهبون إليه.

2- أما الرد الآخر على احتجاج الخليل فهو لابن عصفور (ت 669هـ) وخلاصته أن "إيّا" المضاف إلى "الشوابّ" غير "إيّا" الضمير المنفصل؛ إذ الأول في نظره اسم ظاهر<sup>(1)</sup>. ومثل هذا الردّ يحتاج إلى توثيق؛ إما بأن يحكيه اللغويون عن العرب، أو بإيراد شواهد تدل على ما ذهب إليه، لكن ابن عصفور لم يورد شيئاً من هذا القبيل.

ويظهر أن القضية الجوهرية التي جعلت جمهور النحاة لا يقبلون هذا التحليل، هو أنه يتضمن إضافة الضمير إلى ما يليه، وهو أمر لا نظير له من كلام العرب إلا ما جاء في حكاية الخليل، ويفسر النحويون هذا بأن الإضافة تراد للتعريف والضمير أعرف المعارف، فلا حاجة إلى إضافته إلى ما بعده<sup>(2)</sup>. ودفع ابن مالك هذا بأن العلم - وهو معرفة - يضاف إلى ما بعده مستشهداً بقول الشاعر:

وَلَوْجًا فِي الَّذِي كَرِهَتْ قُرَيْشٌ      وَلَوْعَجَّتْ بِمَكَّتْهَا عَجِيجًا<sup>(3)</sup>

حيث ورد في البيت إضافة " مكة " إلى ما بعده، مع أنه اسم علم لا اشتراك فيه فلا يخاف عليه من اللبس، فما الذي يمنع إذاً من إضافة الضمير إلى ما بعده<sup>(4)</sup>! وهذا الجدل أساسه قضية التوسع في القياس والتصديق فيه؛ فابن

(1) شرح جمل الزجاجي 21/2.

(2) الأصول 117/2. الإغفال 52. شرح كتاب سيبويه للرماني 2 ق 83. سر صناعة الإعراب 314/1. شرح المفصل 100/3. الإنصاف 696/2 شرح الكافية 138/1/2.

(3) البيت لورقة بن نوفل من قصيدة له في السيرة النبوية لابن هشام 204/1. وهذا البيت شاهد في شرح التسهيل 147/1. التذييل والتكميل 211/2. تعليق الفرائد 79/2.

(4) شرح التسهيل 146/1-147.



مالك يتوسع في القياس على أساس أن ثبوت إضافة إحدى المعارف (العلم) إلى ما بعدها يجيز قياس غيرها (الضمير) عليها، والمخالفون يتشددون مطالبين بثبوت إضافة هذا النوع من المعارف بعينه (أي الضمير) إلى ما بعده، ليصح القياس متجاهلين حكاية الخليل واصمين إياها بالشذوذ.

**المذهب الثاني: "إيا" ضمير منفصل، واللواحق التي تليه حروف تكلم**

**وخطاب وغيبة لا محل لها من الإعراب.**

الراجح أن أول من قال بهذا القول الأخفش، حكى ذلك عنه أبو علي الفارسي بإسناده عن شيخه ابن السراج عن المبرد<sup>(1)</sup>، ونقل هذا ابن جني (ت392هـ) عن كتاب لابن كيسان (ت299هـ) لم يسمه<sup>(2)</sup>، وتوجد هذه النسبة عند نفر من النحويين ممن جاء بعدهم<sup>(3)</sup>.

واختار هذا القول جملة من كبار النحويين الذين أتوا بعد الأخفش كالمبرد - فيما رواه أبو علي الفارسي عن الزجاج (ت311هـ)<sup>(4)</sup> - وابن السراج<sup>(5)</sup> وأبي علي الفارسي<sup>(6)</sup> والرماني (ت388هـ)<sup>(7)</sup>، ونسبه أبو البركات الأنباري (ت577هـ) إلى جمهور البصريين<sup>(8)</sup> وربما كان المقصود جمهور البصريين ممن جاء بعد الأخفش، وقد صار هذا القول اختيار الجمهور<sup>(9)</sup>.

(1) الإغفال53.

(2) سر صناعة الإعراب 313/1.

(3) التبصرة 503/1. شرح المفصل 98/3. الجني الداني 536. ونقل أبو حيان في التذيل والتكميل 205/2 وارتشاف الضرب 474/1 هذه النسبة عن صاحب البديع (وهو محمد بن مسعود الغزني).

(4) الإغفال53. و سيأتي في المذهب الثالث نسبة خلاف ذلك إلى المبرد.

(5) الأصول 117/2

(6) الإغفال 54 - 57. المسائل العضديات 40.

(7) شرح كتاب سيبويه للرماني 2 ق 83أ.

(8) الإنصاف 690/2.

(9) التذيل والتكميل 602/2. همع الهوامع 212/1.

وقد نسب أبو جعفر النحاس هذا القول إلى سيوييه<sup>(1)</sup> ، وتابعه على هذا جماعة ممن جاء بعده من النحويين<sup>(2)</sup>. و لا شبهة أن سيوييه كان يرى أن "إيّا" ضمير كما يدل قوله : " اعلم أن علامة المضميرين المنصوبين "إيّا" ما لم تقدر على الكاف في " رأيتك"..."<sup>(3)</sup>، ولكن سيوييه لم يتكلم عن طبيعة لواحق "إيّا". وهذا المذهب شبيه بالذي قبله، إلا أنه تخلص من إشكالية إضافة الضمير إلى ما بعده بالقول إن لواحق "إيّا" حروف. وينطلق هذا القول من الكاف وهي في الأصل ضمير مخاطب ، ولكن ثبت عن العرب توظيفها حرف خطاب ولاسيما في أسماء الإشارة نحو "ذاك" و "ذلك" و "تلك" و "أولئك" وبعض الاستعمالات الأخرى مثل "أرأيتك" ، وبناءً على هذا حُكِمَ على الكاف التي تلحق "إيّا" بأنها حرف خطاب من هذا الباب ، وقياساً على هذا حُكِمَ على اللواحق الأخرى بأنها حروف تكلم (الياء ونا) أو حروف غيبة (الماء وما تفرع منها).

وهناك عنصر آخر ساعد على نشوء هذا المذهب ، وهو القياس على ضمير الرفع المنفصل "أنت" على أساس المذهب القائل إن الضمير هو "أن" أما التاء فهي حرف خطاب، وقياساً على هذا قالوا في ضمير النصب المنفصل إن الضمير هو "إيّا" وما وليه من لواحق حروف تكلم وخطاب وغيبة. وهذا لا يلزم إلا مَنْ قال بهذا القول في تحليل ضمير الرفع المنفصل<sup>(4)</sup>؛ لأن في تحليله مذاهب أخرى تختلف عما ذكره<sup>(5)</sup>.

(1) إعراب القرآن 123/1.

(2) شرح التسهيل 144/1. شرح الكافية 137/1/2 ارتشاف الضرب 474/1. الجنى السدائي 536. همع الهوامع 212/1. شرح التصريح 101/1.

(3) الكتاب 355/2.

(4) القائل بهذا هم البصريون . انظر : شرح المفصل 95/3. همع الهوامع 207/1.

(5) الأصول 117/2. سر صناعة الإعراب 316/1. الإنصاف 702/2. شرح المفصل 100/3.

وعلى هذا المذهب - وإن كان قول الجمهور - اعتراضات يمكن إيجازها فيما يلي:

1- لا شبهة في ثبوت وقوع ضمير المخاطب الكاف حرفَ خطاب في كلام العرب، ولكن القول بوجود حروف تكلم وغيبة أمر لا نظير له في كلامهم. ويتلخَّص ردُّ أصحاب هذا المذهب بأن مبدأ مجيء الضمائر حروفاً ثابت ؛ فالكاف تَرُدُّ ضمير مخاطب وحرف خطاب ، فما المانع من أن تجيء ضمائر المتكلم والغائب حروفَ تكلم وغيبة<sup>(1)</sup> ؟


ويلاحظ هنا مرة أخرى أن الخلاف يعود إلى التوسع والتشدد في القياس ؛ فأصحاب هذا المذهب يكتفون بورود ضمير المخاطب حرف خطاب في كلام العرب ليكون أصلاً يقاس عليه لإثبات مجيء ضمائر المتكلم والغائب حروف تكلم وغيبة ، أما المخالفون فيرفضون إثبات هذا إلا إذا ورد عن العرب استعمال ضمائر المتكلم والغائب حروف تكلم وغيبة.

2- أن حرف الخطاب "الكاف" يجوز حذفه فيقال "ذا" و "ذاك" ، و "أرأيت" و "أرأيتك"، ونحو هذا في حين أن الكاف لا تُحذف من "إيّاك" فيقال "إيّا" مما يؤذن باختلاف الكاف في "إيّاك" عن الكاف حرف الخطاب<sup>(2)</sup>. ولم أعر على جواب لأنصار هذا المذهب ، ولو أرادوا الرد لما أعوزهم هذا بأن يقولوا - مثلاً - : إن ما في "إيّا" من الإبهام يجعلها لا تستغني عن حروف الخطاب ونحوها من حروف التكلم والغيبة - على حد قولهم - ، أو نحو هذا من الردود.

(1) الإغفال 54 - 55 . سر صناعة الإعراب 317/1 - 318 . شرح المفصل 99/3-100.

(2) رسالة الملائكة 58 - 60.

3- لو كانت الكاف في "إِيَاك" حرف خطاب لجاز اقتراها باللام كما جاز دخولها في "ذاك" فقليل "ذلك"<sup>(1)</sup>. وهذا ليس اعتراضاً سليماً لأن هذه اللام - وهي تسمى لام البعد<sup>(2)</sup> - إنما دخلت لتقوية اسم الإشارة، وليس من أجل الكاف ، ولهذا العلة لا تدخل اللام على كاف المخاطب في غير أسماء الإشارة نحو "أرأيتك" و "رويدك".

4- لو كانت الكاف في "إِيَاك" حرف خطاب لجاز تجريدها من الميم في الجمع كما جاز تجريدها من أسماء الإشارة<sup>(3)</sup> كما في قوله تعالى: <sup>(4)</sup>. وقد ردّ أبو حيان هذا بأن كاف الخطاب في "أرأيتك" تلزمها الميم في الجمع ، فيقال - مثلاً - : "أرأيتكم يا زيدون" ولا يجوز "أرأيتك يا زيدون"<sup>(5)</sup>. ومراد أبي حيان أنه لو كان لزوم الميم للكاف في الجمع علامةً على أنها ضمير، لكانت الكاف في "أرأيتك" ضميراً، وهذا خلاف القول المقبول عند الجمهور<sup>(6)</sup>.

وخلاصة القول في هذا المذهب أن قولهم بأن لواحق "إِيَا" حروف تكلم وخطاب وغيبة إنما هو للهروب من التسليم بإضافة الضمير إلى ما بعده ،

(1) شرح التسهيل 1/145.

(2) معني اللبيب 312.

(3) شرح التسهيل 1/145.

(4) سورة المجادلة آية 12.

(5) التذييل والتكميل 208/2 - 209.

(6) على أن الكسائي والفراء ذهبوا إلى أن الكاف في "أرأيتك" ضمير وإن اختلفا في إعرابها؛ إذ ذهب

الكسائي إلى أنها مفعول به، وذهب الفراء إلى أنها فاعل . انظر: معني اللبيب 240.

ولكنهم تخلصوا من هذا بأمر آخر لا نظير، وهو أنه لم يثبت في العربية ورود شيء من لواحق "إيّا" حرفاً إلا الكاف ، وهذا أبرز نقد وُجّه إلى هذا المذهب. المذهب الثالث: "إيّا" اسم ظاهر مشتق لا يضاف إلا إلى الضمائر المتصلة، واللواحق التي تليه ضمائر متصلة في محل جرّ مضاف إليه.

لا يُستبعد أن يكون أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت 210هـ) أول من ذهب إلى هذا القول في "إيّا" ؛ إذ نُقل عنه أنه كان يرى أن "إيّا" اسم مشتق، وإن لم يُنقل عنه مأخذه الاشتقاقي<sup>(1)</sup>، وهذا يعني أنه كان يرى أنه اسم ظاهر. وربما كان الخليل يرى أن "إيّا" اسم ظاهر؛ إذ سلف أن كلامه في هذا الصدد مجمل يحتمل الوجهين (الاسم الظاهر والاسم المضمّر) ، وقد فهم جماعة من النحويين من كلامه أنه يرى أن "إيّا" اسم ظاهر، ومنهم السيرافي<sup>(2)</sup> والصيمري<sup>(3)</sup> والأنباري<sup>(4)</sup> وابن عصفور<sup>(5)</sup>.

وحكى أبو جعفر النحاس عن المبرد أنه كان يرى أن "إيّا" اسم مبهم مثل "كُلّ" ، وأنه أضيف إلى ما بعده<sup>(6)</sup> ، ونقل هذا المذهب مكّي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ) وعبارته هي: "قال المبرد: "إيّا" اسم مبهم أضيف للتخصيص، ولا يُعرف اسم مبهم مبني أضيف غيره"<sup>(7)</sup>. وقد سلف في

(1) البحر المحيط 140/1. الجنى الداني 537-538. مع الهوامع 212/1 .

(2) شرح كتاب سيبويه للسيرفي 2 ق 99أ.

(3) التبصرة 503/2.

(4) الإنصاف 695/2.

(5) شرح جمل الزجاجي 21/2.

(6) إعراب القرآن 123/1.

(7) مشكل إعراب القرآن 69/1. و عنه الأنباري في الإنصاف 596/2.

شرح المذهب الثاني أن أبا علي الفارسي حكى عن الزجاج أن المراد كان يذهب مذهب الأخفش في أن "إيا" ضمير وما يليه من لواحق حروف تكلم وخطاب وغيبة ، ومن المؤسف أن المراد لم يتعرض لتحليل صيغة ضمير النصب المنفصل فيما بقي من كتبه كالمقتضب والكامل ومسائل الغلط المحفوظ ضمن كتاب الانتصار لابن ولاد (ت 332هـ) ، لذا يصعب البتّ في حقيقة مذهب المراد في هذا الموضوع. وإذا كان لا بد من ترجيح إحدى النسبتين على الأخرى، فإن ما ذكره الزجاج أرجح لأنه تلميذ المراد وعليه تخرّج ، ولكن ربما كان للمراد قول آخر في ضمير النصب المنفصل غير الذي حكاه الزجاج.

و على كل حال فالمشهور في كتب النحو هو نسبة هذا المذهب إلى الزجاج<sup>(1)</sup> بيد أن النصّ المطبوع لكتاب الزجاج "معاني القرآن وإعرابه" يخالف ظاهره هذا حيث ورد فيه: "وإيا اسم للمضمر إلا أنه يضاف إلى سائر المضمرات نحو إياك ضربت و إياه ضربت ، و إياي حدثت ، ولو قلت: إيا زيد كان قبيحاً" <sup>(2)</sup> . وقد تبين من نقل أبي علي الفارسي عن كتاب شيخه الزجاج أن في نص المطبوعة سقطاً والصواب: "و إيا اسم للمضمر إلا أنه ظاهر يضاف إلى سائر المضمرات.."<sup>(3)</sup> حيث سقطت لفظة "ظاهر" من النص ، ويؤيد هذا إطباق النحاة على نسبة هذا القول إلى الزجاج.

أما القول بأن "إيا" مشتق فلم يذكره الزجاج في كتابه السالف الذكر لكن روى ابن جني عن أبي بكر محمد بن علي المعروف بمبرمان (ت 345هـ) قال:

---

(1) الإغفال 50. سر صناعة الإعراب 314/1 شرح المفصل. 3 / 100 شرح التسهيل 144/1. شرح الكافية 138/1/2. ارتشاف الضرب. 474/1. الجني الداني 536 - 537. همع الهوامع 212/1. التصريح 101/1.  
(2) معاني القرآن وإعرابه 48/1.  
(3) الإغفال 50.

"كان أبو إسحاق<sup>(1)</sup> يقول في قول الله تعالى: ﴿ص ٢٠٣﴾ (2) أي حقيقتك نعبد، وكان يشتقه من الآية أي العلامة"<sup>(3)</sup>.

ومن شايع الزجاج على مذهبه السيرافي<sup>(4)</sup> والصيمري<sup>(5)</sup>، على أن السيرافي خالف الزجاج في اشتقاق "إيا" إذ ذهب إلى أنه مشتق من "أي" في مثل قولهم "يا أيها الرجل"، مستنداً بأن "أي" وصلة إلى نداء الاسم المحلى بأل، كما أن "إيا" - حسب مذهبه - وصلة إلى جعل الضمائر النصب المتصلة منفصلة<sup>(6)</sup>، وربما كان المألقي (ت 749هـ) يشير إلى السيرافي حين ذكر أن من النحاة من ذهب إلى أن "إيا" هو مؤنث "أي"<sup>(7)</sup>. وقد ذكر ابن جني<sup>(8)</sup> والمعري<sup>(9)</sup> وجوهاً أخرى في اشتقاق "إيا" كأن يكون من قولهم: "أؤ له" وهي كلمة تقولها العرب عند الترحم، أو من قولهم: "أوى إلى المنزل"، أو من "أوي له" أي رقق له، أو من "إياة الشمس" وهو ضوعها، أو من قولهم "فرس وأى" وهو الطويل أو المجتمع الخلق، علماً أن ابن جني والمعري لا يوافقان الزجاج في مذهبه وإنما أوردوا هذه الأقوال على افتراض أن "إيا" اسم ظاهر مشتق؛ وذلك من باب التمرين على الاشتقاق وإظهار المعرفة باللغة ومسائل التصريف.

(1) هو الزجاج.

(2) سورة الفاتحة آية 4.

(3) المحتسب 40/1.

(4) شرح كتاب سيبويه للسيرافي 2 ق 99، أ و ب. وانظر: شرح الكافية 138/1/2.

(5) التبصرة 502/1-504.

(6) شرح كتاب سيبويه للسيرافي 2 ق 99 ب.

(7) رصف المباني 139-140.

(8) سر صناعة الإعراب 656/2، 664.

(9) رسالة الملائكة 70 - 84.

ومن أمعن في النظر في الاشتقاقات السالفة، اتضح له أن غالبها لا مناسبة بين معناها ومعنى "إيّا"، وأقرب شيء ذكروه من حيث المعنى هو لفظة "آية" التي مال الزجاج إلى أنها أصل "إيّا" كما سلف، ولكن يحسن هنا التنبيه إلى أن من معاني الآية الشخص<sup>(1)</sup> وربما كان هذا المعنى أنسب من معنى الحقيقة، وإن كان مأخوذاً منه، لأن شخص الإنسان حقيقته<sup>(2)</sup>، وهكذا يكون معنى قولنا: "إيّاك رأيت" هو "شخصك رأيت". وقد أشار أبو منصور الأزهري (ت 370هـ) إلى هذا بقوله: "لم أسمع في إيّا واشتقاقه شيئاً"<sup>(3)</sup>، والذي أظنه - ولا أحقّه - أنه مأخوذ من قولهم: تَأَيَّتُهُ، على تفاعلته أي تَعَمَّدْتُ آيْتَهُ وشخصه، وكأن "إيّا" اسم منه على (فَعَلَى) مثل الذَّكْرَى من ذَكَرْتُ"<sup>(4)</sup>، على أن الأزهري ما لبث أن تراجع عن هذا قائلاً: "والصحيح أن الأمر مبهم يكفى به عن المنصوب"<sup>(5)</sup>. وسيأتي بحث هذا الرأي الأخير - إن شاء الله تعالى - عند ذكر المذهب السادس من مذاهب النحويين في "إيّا".

وينبغي التنبيه إلى أن النقاش السالف حول اشتقاق "إيّا" لا يعني القطع بصحة مذهب الزجاج في أن "إيّا" اسم ظاهر مشتق، بل غاية ما يرمى إليه هنا هو البحث عن أنسب اشتقاق لـ "إيّا" لو افترضنا - جديلاً - أنه مشتق كما ذكر الزجاج.

(1) لسان العرب 65/18 (أيا) حيث ورد: "آية الرجل: شخصه".

(2) رسالة الملائكة 75.

(3) هذا يعني أن الأزهري لم يطلع على مذهب الزجاج في أن "إيّا" اسم ظاهر مشتق من الآية كما سلف بيانه.

(4) لسان العرب 65-66/18 (أيا). وقد بحثت في مطبوعة تهذيب اللغة للأزهري ومستدركها فلم أجد هذا النص.

(5) لسان العرب 66/18 (أيا).



وللنحاة المخالفين للزجاج اعتراض مشهور خلاصته أن "إيّا" لا يقع إلا منصوباً<sup>(1)</sup> ، والأسماء الملازمة للنصب لا تكون إلا ظرفاً أو حالاً أو مفعولاً مطلقاً أو ضميراً ، و"إيّا" لا تدخل في شيء من الأمور الأربعة الأولى، فوجب أن تكون ضميراً<sup>(2)</sup>. والواقع أن هذه المسألة تعود إلى موقف النحوي القياسي؛ فالمتوسع في القياس لا يرى بأساً في كون "إيّا" اسماً ظاهراً على اعتبار أن الأسماء الظاهرة إجمالاً ورد منها ما يلزم النصب ، والمتشدد يقصر ورود الأسماء الظاهرة الملازمة للنصب على ما ورد به السماع عن العرب ولا يرضى قياس غيرها عليها.

ولابن مالك اعتراض آخر على الزجاج وهو أن "إيّا" يخلف ضمير النصب المتصل عند تعذره لتقديم على العامل نحو "إيّاك أكرمت" ، أو لإضمار العامل نحو "إيّاك والأسد" ، أو لانفصاله بمحصر أو غيره نحو "ما أكرم إلا إيّاك" و "أكرمته وإيّاك" فخلفه كما يخلف ضمير الرفع المنفصل ضمير الرفع المتصل عند تعذره، مما يدل على أن "إيّا" ضمير في رأي ابن مالك<sup>(3)</sup>. ورد أبو حيان على هذا بأن ما ذكره ابن مالك لا يلزم منه كون "إيّا" اسماً مضمراً بل يجوز أن يكون اسماً ظاهراً اقترن بما أوجب له التقدم على العامل، وألا يتصل به وهو

---

(1) ورد هذا الضمير مجروراً في بيت من الشعر أنشده ثعلب (ت 291هـ) في مجالسه 133/1 ، وهو:

فَأَحْسِنُ وَأَجْهَلُ فِي أَسِيرِكَ إِنَّهُ ضَعِيفٌ وَلَمْ يَأْسُرْ كَيْبَاكَ أَسْرُ

وعلل ثعلب هذا بأنه راجع إلى الضرورة الشعرية. وقد أشار إلى هذا أبو علي الفارسي في المسائل العضديات 39-40

(2) الإغفال 51. سر صناعة الإعراب 1/316-317. شرح التسهيل 1/1456. التذييل والتكميل 206/2. تعليق الفرائد 77/2.

(3) شرح التسهيل 1/144 - 145.

الواحق به<sup>(1)</sup>. ولتوضيح هذا يحسن ضرب المثال بكلمة "كتاب" إذ يجوز أن يقال: "قرأت كتاباً"، فإذا أضيف "كتاب" إلى "مَنْ" الاستفهامية وجب تقديمه، فيقال: "كتاب مَنْ قرأت؟" لأنه اقترن بما أوجب له التقدم.

**المذهب الرابع : ويقوم على أن "إيا" مع ما يتبعه من لواحق بجملته هو الضمير.**

هذا المذهب حكاه ابن كيسان<sup>(2)</sup> والزجاج<sup>(3)</sup> عن قوم من النحويين دون تعيين، وعزاه أبو جعفر النحاس إلى الكوفيين<sup>(4)</sup>، ونسبه أبو حيان<sup>(5)</sup> ومن تابعه<sup>(6)</sup> إلى الكوفيين غير الفراء. وربما كان هؤلاء الكوفيون هم الذين يقصدهم ابن كيسان والزجاج، وهو قول يتمشى مع ما يذهب إليه الكوفيون من أن "أنت" ضمير بجملته خلافاً للبصريين الذين يرون أن الضمير هو "أن" والتاء حرف خطاب<sup>(7)</sup>.

وللنحويين المخالفين لهذا القول ردان:

1- أنه ليس في الأسماء الظاهرة والمضمرة ما يختلف آخره فيكون تارة كافاً وتارة هاءً وتارة ياءً كما في قولهم: "إياك" و"إياه" و"إياي"<sup>(8)</sup>.

(1) التذييل والتكميل 207/2.

(2) سر صناعة الإعراب 313/1 نقلاً عن كتاب لابن كيسان لم يسمه.

(3) معاني القرآن وإعرابه 49/1.

(4) إعراب القرآن 122/1-123.

(5) التذييل والتكميل 205/2 . ارتشاف الضرب 474/1.

(6) الجني الداني 537 . همع الهوامع 212/1.

(7) شرح المفصل 95/3.

(8) معاني القرآن وإعرابه 49/1 . شرح المفصل 100/3 . شرح جمل الزجاجي 22/2.

2- أن الكاف من "إِيَاكَ" تدلُّ على الخطاب ، والهاء في "إِيَاهُ" تدلُّ على الغيبة ، والياء في "إِيَايَ" تدلُّ على التكلم مما يشير إلى استقلالها عن "إِيَا" لأن جزء الاسم لا يدلُّ على شيء عند النظر إليه مستقلاً عن سائره، كالدال من "زيد" التي لا تحمل دلالة إذا فصلت عن بقية الاسم<sup>(1)</sup>.

والحق أنه من الغريب أن يذهب نحوي إلى أن "إِيَاهُ" ونحوه ضمير بجملته لأن التركيب بين "إِيَا" ولواحقه ظاهر بين<sup>(2)</sup>، ولكن يمكن أن يُحمل هذا القول على أحد محملين:

1- أن مقصودهم هو أن "إِيَا" رُكِّبَ مع لواحقه تركيباً مزجياً فصاروا بمتزلة الاسم الواحد كما رُكِّبَ الاسم "خمسة عشر" من الاسمين "خمسة" و"عشر" ، فصاروا بمتزلة الاسم الواحد ، وقد سُمِّيَ سببويه المركب المزجي: " الشبثيين اللذين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر فجُعِلَا بمتزلة اسم واحد"<sup>(3)</sup>.

2- أن قولهم "إِيَاهُ" ونحوه ضمير بجملته، إنما هو قول تعليمي جاء على ظاهر الأمر، لأن متعلم النحو - ولا سيما المبتدئ - يكفيه أن يعلم أنه ضمير ولا يحسن الخوض في تحليله إلا لمن أراد أن يتعمق في دراسة العربية.

المذهب الخامس: "إِيَا" عماد أو دعامة تعتمد عليه الضمائر المتصلة التي تليه لكي يتسنى للإنسان أن ينطق بها منفصلاً.

هذا القول نسه الأنباري إلى جمهور الكوفيين<sup>(4)</sup>، واقتصر أبو حيان على نسبته إلى الفراء<sup>(1)</sup>. ويظهر أن الكوفيين اختلفوا في تحليل صيغة ضمير

(1) سر صناعة الإعراب 1/315. الإنصاف 2/702 . شرح المفصل 3/100.

(2) رصف المباني 139.

(3) الكتاب 3/296.

(4) الإنصاف 2/695. وهو منسوب في شرح الكافية 1/2/138 إلى فريق من الكوفيين.

النصب المنفصل؛ فمالَ فريق منهم إلى أنه ضمير بجملته، وذهب فريق آخر - منهم الفراء - إلى أنه يتألف من عماد هو "إيّا" وما يليه من لواحق ضمائر متصلة ، ومن هنا ظهر شيء من عدم الدقة في تحديد مذاهبهم في ضمير النصب المنفصل ، وقد ساعد على هذا ذهاب معظم كتب الكوفيين وعدم تعرضهم لبحث هذا الموضوع فيما بقي لهم من تصانيف.

ونسب الجوهري (ت 400هـ) هذا القول إلى ابن كيسان من البغداديين<sup>(2)</sup> وتابعه على هذا النسبة نفر ممن جاء بعده<sup>(3)</sup>. وقد مال إلى هذا المذهب المالقي<sup>(4)</sup> والرضي<sup>(5)</sup> وأبو حيان<sup>(6)</sup>.

وعند محاولة فهم هذا المذهب تظهر عقبة تتمثل في طبيعة العماد المفترض "إيّا" أهو اسم أم حرف أم ماذا؟<sup>(7)</sup> وقد صرح ابن يعيش بأن "إيّا" عندهم اسم ظاهر يُتوصّل به إلى المضمّر ، وذكر أنهم قاسوه على "كِلَا" الذي يُتوصّل به - في رأيهم - إلى المضمّر كما في قولهم: "كلاهما" ، و ردّ ابن يعيش هذا بأنه قياس مع الفارق لأن "كِلَا" اسم ظاهر مفرد متصرف يدل على الاثنين وليس بوصلة إلى الضمير، لأنه قد اطردت إضافته إلى الظاهر اطرادها إلى المضمّر كما في قوله تعالى: ↓

- 
- (1) التذييل والتكميل 206/2 . ارتشاف الضرب 474/1. وتابعه على هذا المرادي في الجني السداني 537 والسيوطي في همع الهوامع 212/1.
  - (2) الصحاح 2545/6 - 2546.
  - (3) الإنصاف 695/2. شرح الكافية 138/1/2. ارتشاف الضرب 474/1.
  - (4) رصف المباني 138 - 139.
  - (5) شرح الكافية 138/1/2.
  - (6) التذييل والتكميل 209/2.
  - (7) الجني الداني 537.

كانت "كِلَا" وصلةً إلى الضمير لم تُصَفَّ إلى غيره<sup>(2)</sup>. ووافق ابن عصفور في اسمية العماد متخذاً ذلك ذريعةً إلى ردِّ هذا المذهب بدعوى أن الاسم لا يكون عماداً<sup>(3)</sup>. ومال المالقي إلى أن هذا العماد حرف، محتجاً بأنه لا معنى له في نفسه وإنما معناه في غيره كسائر الحروف، ومعناه هنا الاعتماد عليه في النطق بالضمير المتصل<sup>(4)</sup>. وتخلص أبو حيان من هذا بأن اكتفى بوصف العماد بأنه "لفظ زيد على الضمائر المتصلة لتصير منفصلة"<sup>(5)</sup>، ومن المعلوم أن "اللفظ" يجوز أن يكون اسماً ويجوز أن يكون حرفاً.

والأقرب - والله أعلم - أن أصحاب هذا المذهب كانوا يرون أن العماد حرف، لأنه لم يُنقل عنهم دلالة له غير الاعتماد في النطق كما ذكر المالقي، ولو كانوا يرون العماد اسماً لكان من المنتظر أن يوضحوا مأخذه، ويبينوا دلالاته قبل أن يكون عماداً، ومن ناحية أخرى لو كان هذا العماد اسماً عندهم لكان يلزمهم أن يوضحوا العلاقة النحوية بينه وبين ما يليه من اللواحق التي هي أسماء مضمرة متصلة في مذهبهم.

أما قياسهم العماد "إيّا" على "كِلَا" فالظاهر أن جهة القياس كونهما وصلةً إلى النطق بما يليهما من ضمائر، لا أنهما اسمان.

(1) سورة الكهف آية 33.

(2) شرح المفصل 100/3 - 101. وأصل هذا الكلام في الإغفال 55 - 56.

(3) شرح جمل الزجاجي 21/2.

(4) رصف المباني 140.

(5) التذييل والتكميل 209/2.

المذهب السادس : "إيّا" اسم بين الظاهر والمضمر، واللواحق التي تليه  
حروف تكلم وخطاب وغيبة، لا محل لها من الإعراب.

ذكر ابن يعيش أن هذا القول يُعزى إلى الأخفش<sup>(1)</sup>. وقد سلفت نسبة  
خلاف هذا القول إليه<sup>(2)</sup>، ولا يمكن القطع أهو غلط في عزو المذهب أم أن  
للأخفش غير قول في هذه المسألة، لأنه لم يتعرض لتحليل ضمير النصب المنفصل  
فيما تبقى من كتبه، و إن كان المرجح أنه كان يقول في "إيّا" بما نسبه إليه  
المبرد كما سلف عند الحديث عن المذهب الثاني من أقوال النحويين في "إيّا"، و  
الله أعلم.

و هذا المذهب - بغض النظر عن القائل به - قائم على أساس قول من  
زعم أن هناك منزلة بين الاسم الظاهر والاسم المضمر تُعرف بالمبهم<sup>(3)</sup>، ولا يبعد  
أن يكون هذا القول مستمداً من عقائد المعتزلة الذين زعموا أن الفاسق في منزلة  
بين المتزلتين (المؤمن والكافر)<sup>(4)</sup>، و هو أمر لا أجزم به و إن كنت لا أستبعده.  
ومن الغريب ما جاء في مطبوعة شرح المفصل لابن يعيش وهو: " وقال  
سيبويه : "إيّا" اسم لا ظاهر ولا مضمر بل هو مبهم يُكنى به عن المنصوب"<sup>(5)</sup>  
لأن هذا القول لا يوجد في كتاب سيبويه. وقد نقل السيوطي هذه الفقرة عن  
شرح المفصل لابن يعيش فجاء في نقله: " وقال ابن درستويه"<sup>(6)</sup> عوضاً من:

(1) شرح المفصل 103/3.

(2) في المذهب الثاني من مذاهب النحاة في "إيّا".

(3) الأشباه والنظائر 295/1.

(4) الفرق بين الفرق 115.

(5) شرح المفصل 103/3.

(6) الأشباه والنظائر 295/1. و يؤيد ذلك أن السيوطي نسب هذا المذهب في همع الهوامع 212/1

إلى ابن درستويه.

"وقال سيويوه"، ومن هنا يترجّح أن صاحب القول هو ابن درستويه (ت 347هـ) ، وأن اسمه هو الذي ورد في كتاب ابن يعيش فصحفه الناسخ إلى "سيويوه" لشهرة هذا الاسم في الأذهان وغموض اسم ابن درستويه عند غير المتخصصين. واللافت للنظر هنا أن ابن درستويه يقول بأن "إيّا" في منزلة لاهي بالظاهر ولا المضمّر، ولكنه زاد على هذا بأن جعل لـ "إيّا" وظيفةً محددةً وهي الدلالة على النصب ، وهذا القول هو الذي رجّحه الأزهري حيث قال: "الصحيح أن الأمر<sup>(1)</sup> مبهم يُكنى به عن المنصوب"<sup>(2)</sup>، وهذا شبيه بما ذهب إليه بعض المستشرقين من أن "إيّا" ليس إلا علامةً للنصب<sup>(3)</sup>. وهذا القول مردود على كل حال لأن الشأن في علامة الإعراب في العربية أن ترد في آخر الاسم ، ثم إن علامات الإعراب حروف لا أسماء.

وربما كان هذا المذهب أضعف المذاهب في "إيّا" لأنه يستند إلى مقولة غير ثابتة وهي وجود منزلة بين المتزلتين الظاهر والمضمّر، وهو أمر لا حقيقة له كما أنه لا حقيقة للقول بالمنزلة بين المتزلتين في علم الكلام ، ويظهر أن العلة التي دفعت أصحاب هذا القول إلى اتخاذها هي الهروب من الخلاف الدائر حول "إيّا" أهو اسم ظاهر أم اسم مضمّر؟

\* \* \*

---

(1) أي "إيّا".

(2) لسان العرب 66/18.

(3) التطور النحوي للغة العربية 157.

وبعد استعراض أقاويل النحاة في تحليل ضمير النصب المنفصل لا بد أن يُطالب الباحث بالترجيح واختيار ما يراه صواباً، والحق أن في كثير من هذه الأقاويل نظرات جيدة، لكنها لا تخلو من نقاط تحتاج إلى إعادة نظر كما سلف في أثناء بحث هذه الأقوال ، ومن هنا يصعب اختيار قول بعينه على أنه القول الراجح ، ولكن يمكن الاستفادة من عناصر مستمدة من عدد من هذه الأقوال من أجل بناء القول الذي يمكن ترجيحه، على أن يوضع في الاعتبار أن المسألة التي نحن بصدد حلها هي في جوهرها مسألة من مسائل النحو التاريخي لا النحو الوصفي. ومن هذا المنطلق يمكن الخروج بما يلي:

1- ضمير النصب المنفصل تكوّن من عنصرين؛ أحدهما "إيّا" والآخر لواحقه.  
2- اختلاف النحاة في العنصر الأول ( إيّا ) أهو اسم ظاهر أم اسم مضمّر؟ يمكن الخروج منه إذا نُظر إليه على أنه كان في البداية اسماً ظاهراً - ومن آثار هذه المرحلة حكاية الخليل: "فإيّا وإيّا الشواب" - ولكن طول مصاحبة "إيّا" للضمائر المتصلة واقتصارهم على استعماله في هذا الموضع جعل المتكلمين ينظرون إليه على أنه ضمير؛ أي أنه أخذ هذه الوظيفة أو استلبها من الضمائر المتصلة الملحقه به.

وينبغي أن نتذكر هنا أن العلة في اجتلاب "إيّا" هي التوصل إلى النطق بالضمائر المتصلة منفصلة، فيدخل هاهنا قول من قال إن "إيّا" عماد ؛ وذلك أن وصفه بأنه عماد ليس تحديداً لماهيته، بل هو بيان لعلّة اجتلابه إلى جانب الضمائر المتصلة.

3- ومثل هذا يقال عن العنصر الآخر من ضمير النصب المنفصل الذي اختلف النحاة فيه أهو ضمائر متصلة أم حروف تكلم وخطاب وغيبة، إذ لكل قول من القولين وجه من الصواب إذا نُظر إلى المسألة نظرةً تاريخيةً ؛



وذلك أنها في الأصل ضمائر متصلة لكن وظيفتها الأساسية (أي خلافة الاسم الظاهر) انتقلت إلى العنصر الأول (إيّا) حين صار يُنظر إليه على أنه ضمير، ولم يبق للعنصر الثاني من دلالة إلا المساعدة على معرفة مرجع الضمير عن طريق بيان حال "إيا" أهو للمتكلم أم للمخاطب أم للغائب ، وفي هذه المرحلة صارت هذه اللواحق حروفاً. ولهذا التطور ما يناظره في ضمير المخاطب الكاف الذي استعمل مع بعض الأسماء وخاصة أسماء الإشارة مثل "ذاك" مع تجريده من وظيفته الأساسية (خلافه الاسم الظاهر) والاقتران به على الدلالة على الخطاب ، فتحول إلى حرف خطاب.

4- أما القول بأن "إيّا" مع لواحقه ضمير بجملته فهو صحيح من الناحية الوصفية، وخاصة إذا خوطب بذلك المبتدئ ، ولكنه قول غير مستقيم إذا نُظر إلى المسألة نظرة تاريخية.

5- يبدو أن جانباً من الخلاف في تحليل ضمير النصب المنفصل كان أساسه العلاقة النحوية بين عنصري ضمير النصب المنفصل بين القائلين إنها تركيب إضافي من جهة والمنكرين لذلك من جهة أخرى ، ولنا مندوحة من ذلك بأن ننظر إلى العلاقة بين عنصري ضمير النصب المنفصل على أنها علاقة تركيب مزجي، كما هو الحال في الأعداد المركبة نحو "أحدَ عشر" على سبيل المثال ، والله أعلم.

\* \* \*

## فهرس المصادر والمراجع :

- 1- ارتشاف الضرب من كلام العرب لأبي حيان الأندلسي: تحقيق مصطفى أحمد النماس ، ط1 (القاهرة: مطبعة النسر الذهبي ، 1404هـ / 1984م).
- 2- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي: تحقيق طه عبد الرؤوف سعد (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية ، 1395هـ / 1975م).
- 3- الأصول في النحو لابن السراج: تحقيق عبد الحسين الفتلي ، ط1 (بيروت: مؤسسة الرسالة ، 1405هـ/1985م).
- 4- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس: تحقيق زهير غازي زاهد (بغداد: مطبعة العاني ، 1397هـ/1977م).
- 5- الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني: إشراف محمد أبو الفضل إبراهيم (بيروت: مؤسسة جمال للطباعة والنشر ، د.ت.).
- 6- الإغفال لأبي علي الفارسي: رسالة أعدها محمد حسن محمد إسماعيل لنيل درجة الماجستير من جامعة عين شمس ، 1395هـ/1975م.
- 7- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط5 (بيروت: دار الفكر ، د.ت.).
- 8- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي: تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ط1 (بيروت : دار الكتب العلمية ، 1413هـ/1993م).
- 9- التبصرة والتذكرة للصيمري: تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، ط1 (مكة المكرمة: جامعة أم القرى ، 1402هـ / 1982م).
- 10- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الاندلسي: تحقيق حسن هنداوي ، ط1 (دمشق: دار القلم ، 1419هـ/1998م).
- 11- التصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهرى (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية ، د.ت.).

- 12- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني: تحقيق محمد بن عبد الرحمن المفدا ، ط1 (د.م.: د.ن. ، 1403هـ/1983م).
- 13- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي: تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل (حلب: المكتبة العربية ، 1393هـ / 1973م).
- 14- رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري: تحقيق وشرح محمد سليم الجندي (دمشق: مطبعة الترقى ، 1363هـ / 1944م).
- 15- التطور النحوي للغة العربية لبرجستراسر: أخرجه وصححه وعلق عليه رمضان عبد التواب (القاهرة والرياض: مكتبة الخانجي ودار الرفاعي، 1402هـ/1982م).
- 16- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي: تحقيق أحمد محمد الخراط (دمشق: مطبعة زيد بن ثابت ، 1395هـ/1975م).
- 17- سر صناعة الإعراب لابن جني: تحقيق حسن هندراوي ، ط1 (دمشق : دار القلم ، 1405هـ/1985م).
- 18- السيرة النبوية لابن هشام: تحقيق مصطفى السقا وآخرين (القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1355هـ/1936م).
- 19- شرح التسهيل لابن مالك: تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون (القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلام ، د.ت.).
- 20- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : تحقيق صاحب أبو جناح (بغداد: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، د.ت.).
- 21- شرح الكافية للرضي الأسترابادي: تحقيق حسن الحفظي ويجي بشير المصري، ط1 (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1414هـ/ 1994م).
- 22- شرح كتاب سيوييه للرماني: ميكروفيلم في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عن المخطوطة رقم 1074 في المكتبة السليمانية بتركيا.
- 23- شرح كتاب سيوييه للسراي: ميكروفيلم في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عن المخطوطة رقم 137 نحو في دار الكتب المصرية بالقاهرة.

- 24- شرح المفصل لابن يعيش: (بيروت: عالم الكتب ، د.ت.).
- 25- الصحاح للجوهري: تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، ط2 (بيروت: دار العلم للملايين ، 1399هـ / 1979م).
- 26- الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادي: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة : مكتبة محمد علي صبيح ، د.ت.).
- 27- الكتاب لسيبويه: تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط2 (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1397هـ/1977م).
- 28- لسان العرب لابن منظور : (القاهرة : الدار المصرية للتأليف والترجمة للنشر ، د.ت.).
- 29- مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب: تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط2 (القاهرة: دار المعارف ، 1960م).
- 30- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنح: تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين (القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1386هـ).
- 31- المسائل العضديات لأبي علي الفارسي : تحقيق علي جابر المنصوري ، ط1 (بيروت: عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، 1406هـ/1986م).
- 32- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي: تحقيق حاتم صالح الضامن، ط2 (بيروت: مؤسسة الرسالة ، 1405هـ/1985م).
- 33- معاني القرآن وإعراجه للزجاج: تحقيق عبد الجليل عبده شلي ، ط1 (بيروت: عالم الكتب ، 1408هـ / 1988م).
- 34- مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام : تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، ط5 (بيروت : دار الفكر ، 1395هـ/1975م).
- 35- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني: (القاهرة : مطبعة بولاق، 1299هـ).
- 36- المقتضب للمبرد: تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة (بيروت: عالم الكتب ، د.ت.).
- 37- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي: تحقيق عبد العال سالم مكرم (الكويت : دار البحوث العلمية ، 1395هـ/1975م).